شحنات غامضة في الحديدة.. تفريغ سفن تحت أنظار الحوثيين يثير الشكوك

شحنات غامضة في الحديدة.. تفريغ سفن تحت أنظار "الحوثيين" يثير الشكوك

أين دور الرقابة الدولية على ميناء الحديدة من تفريغ سفينة شحن مشبوهة بحراسة مشددة من قبل جماعة الحوثي؟

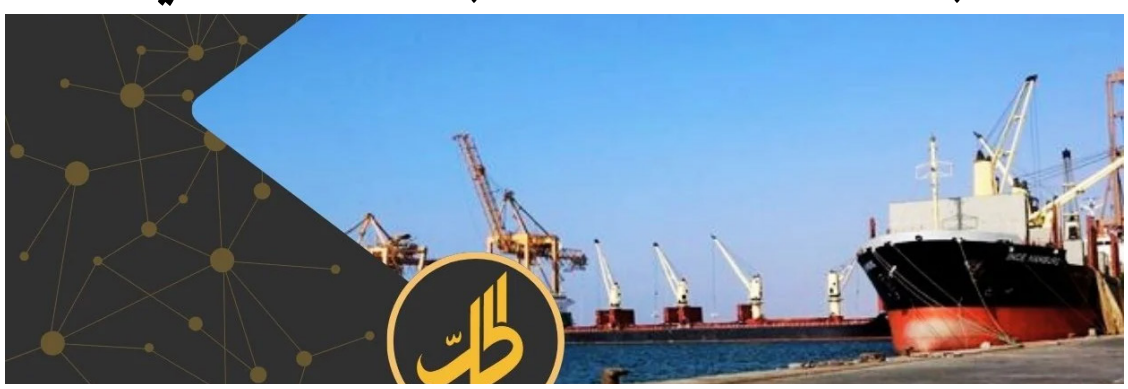

ما جدية آليات التفتيش الأممية في الحديدة في ظل استمرار رسو سفن مماثلة ؟

الأمناء / متابعات:

في مشهد يثير الكثير من التساؤلات حول دور الرقابة الدولية على موانئ الحديدة، كشفت مصادر مطلعة عن عملية تفريغ مشبوهة لسفينة شحن في الميناء، جرت وسط حراسة أمنية مشددة من قبل جماعة "الحوثي".

ووفقاً للمصادر، فقد أخرجت جماعة "الحوثي" جميع عمال ميناء الحديدة في منتصف ليل الأحد 27 تموز/ يوليو الماضي، تحت إشراف ضباط ما يسمى "جهاز الأمن والاستخبارات" التابع لها.

نقل معدات عسكرية بشاحنات مجهولة :

ورست السفينة التي ترفع علم بنما وتديرها شركة "JI ZHE 2" على الرصيف رقم 8 في وقت مبكر من فجر اليوم ذاته، وبدأت بإنزال حاويات إلى شاحنات مجهولة المصدر، استمرت عملياتها حتى 2 آب/ أغسطس الحالي ، نقلت ما بين 160 إلى 180 حاوية إلى محافظات صنعاء، حجة، وذمار.

اللافت أن تقارير استخباراتية صدرت في 2 آب/ أغسطس، أكدت وجود معدات وأجهزة طائرات مسيرة وأجهزة تحكم متطورة وأسلحة داخل خمس حاويات على متن السفينة نفسها.

وكانت السفينة ذاتها، قد رست في ميناء الحاويات بعدن، ما يعزز فرضية تورطها في تهريب مواد عسكرية لجماعة "الحوثي"، في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن.

عمليات سرية تحت إشراف "الحوثيين" :

وفي تصريح خاص لـ"الحل نت"، كشف الصحفي مجاهد القب، أن العملية تمت بإشراف ضباط من جهاز الأمن والمخابرات "الحوثي"، فيما شوهد القيادي "الحوثي" رياض بلدي وهو يراقب سير العملية من داخل سيارة معتمة الزجاج.

وأضاف أن إحدى السفن المتورطة غادرت الميناء بعد يومين و8 ساعات من العمل المتواصل، متجهة إلى ميناء جدة حيث مكثت 21 ساعة، قبل أن تواصل رحلتها نحو ميناء بورتسودان، في تحركات وصفها بـ"المريبة".

وأشار القب إلى أن شحنات مماثلة دخلت عبر السفينة نفسها في نيسان/ أبريل، وأيار/ مايو الماضيين، وتضمنت عشرات الحاويات التي نُقلت إلى صنعاء وصعدة وذمار، مستخدمة شاحنات تابعة لوزارة دفاع "الحوثيين" يقودها عناصر أمن واستخبارات بملابس مدنية وأرقام سيارات وهمية.

كما حذر الصحفي اليمني من أن سفنا مماثلة تستعد لدخول ميناء عدن، ما يعني استمرار نفس النمط من عمليات النقل تحت غطاء الشحن التجاري، وسط غياب آليات الرقابة الأممية في جيبوتي.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها السفينة ميناء الحديدة، ففي 11 أيار/ مايو، وصلت السفينة ذاتها قادمة من خليج تاجوراء، محملة بقطع غيار سيارات ومحركات زراعية وشاحنات كبيرة.

وقد جرى نقلها مباشرة إلى مناطق سيطرة جماعة "الحوثي"، دون أي إجراءات رقابية واضحة، وبمشاركة جهات رسمية مرتبطة بالأمم المتحدة.

ما جدية آليات التفتيش الأممية في الحديدة ؟

هذه الواقعة تفتح الباب واسعاً أمام تساؤلات جدية حول مدى فعالية آليات التفتيش الأممية في الحديدة، خاصة في ظل استمرار رسو سفن مماثلة وتنفيذ عمليات نقل غامضة.

واعتبرت جهات حقوقية هذه التحركات ثغرة خطيرة تمنح "الحوثيين" منفذاً ثابتاً لتهريب الأسلحة والمعدات العسكرية، بما يطيل أمد الصراع ويضاعف معاناة المدنيين.

ويأتي ذلك في ظل مؤشرات متزايدة على تصاعد عمليات التهريب البحري الإيراني إلى جماعة "الحوثي"، حيث تكشف تقارير عن استغلالها للسفن التجارية كغطاء لإدخال الشحنات العسكرية، عبر شبكات تهريب معقدة.

هذه الأنشطة، وفق محللين، تمنح الجماعة "الحوثية" قدرة مستمرة على تهديد الملاحة في البحر الأحمر وتنفيذ هجمات خارج الحدود، بينما تفشل آليات المراقبة الدولية في سد الفجوات التي تستغلها إيران لتهديد الإقليم والملاحة الدولية.

شبكات الاتصالات في اليمن.. بنك مفتوح لتمويل الحرب "الحوثية"

الحوثيون ينهبون مليارات الريالات سنويا من قطاع الاتصالات واستخدامها لشراء الأسلحة وفي المجهود الحربي

تقارير : تهريب أنظمة تشفيروأجهزة استخراج بيانات وأجهزة مراقبة رقمية جرى تركيبها بإشراف عبدالملك الحوثي

الأمناء / متابعات -

منذ انقلابها على الدولة عام 2014، وضعت جماعة "الحوثي" يدها على قطاع الاتصالات في اليمن، ليتحول بذلك إلى واحد من أهم مصادر التمويل المباشر لحرب الجماعة ضد اليمنيين.

ومع غياب الدولة، تستمر الجماعة "الحوثية" حتى اليوم بعملية نهب مليارات الريالات سنوياً من جيوب الشعب اليمني من قطاع الاتصالات، في حين تُوجه هذه الأموال لشراء الأسلحة، وتمويل الحملات العسكرية، وتوسيع منظومات الرقابة الأمنية على المواطنين.

دعم إيراني وتقنيات حديثة من روسيا والصين :

وشرعت جماعة "الحوثي" في السنوات الأخيرة، في بناء شبكة اتصالات داخلية مغلقة، تعتمد على تجهيزات متطورة مصدرها روسيا والصين، بهدف تأمين قنوات اتصال بعيدة عن أي اختراق خارجي، وفق تقارير سابقة.

هذه الخطوة جاءت بعد قلق متزايد لدى جماعة "الحوثي" من إمكانية تعرضها لهجمات سيبرانية شبيهة لما تعرض له حزب الله في لبنان.

وتشير التقارير إلى أن تهريب المعدات المتقدمة عبر مطار صنعاء وموانئ الحديدة، شملت أنظمة تشفير، وأجهزة استخراج بيانات، وأجهزة مراقبة رقمية، جرى تركيبها بإشراف مباشر من قيادات في جماعة "الحوثي"، ضمن خطة أمنية سرية يديرها زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي شخصيا.

فرض رقابة شاملة على اليمنيين :

ولم تكتفِ الجماعة "الحوثية" بالسيطرة على البنية التحتية للاتصالات، بل حولتها إلى أداة قمع جماعي، من خلال نصب كاميرات المراقبة في الشوارع والأسواق وحتى على مآذن المساجد.

حيث جرى إلزام أصحاب المحال التجارية والمؤسسات بتركيب كاميرات مرتبطة بأنظمة تخزين محلية تديرها الجماعة.

هذه الإجراءات أصبحت تُستخدم لتعقب النشطاء ورصد أي تحركات معارضة، ما يجعل قطاع الاتصالات أداة تجسس بامتياز بيد "الحوثيين".

أداة حرب واقتصاد :

ووفق مراقبين، فإن السيطرة على الاتصالات تمنح جماعة "الحوثي" ميزتين حاسمتين، تمويل ضخم متجدد، ومنصة أمنية تتيح لهم إحكام السيطرة على المجتمع.

أما إيران، فترى هي الأخرى في هذا القطاع خط الدفاع الأول لذراعها في اليمن، كما تستثمر في تطويره عبر تزويده بالخبراء والتكنولوجيا، ليظل عصياً على الاختراق.

من جانبه، يقول الصحفي عمار علي أحمد إن إيرادات شركات الاتصالات في المناطق المحررة تمثل نزيفاً يومياً للعملة الصعبة نحو مناطق سيطرة "الحوثيين"، إذ تصل التحويلات إلى قرابة مليون ريال سعودي يومياً على أقل تقدير.

وأضاف الصحفي اليمني أن الحكومة الشرعية فشلت في ملف الاتصالات، في حين تستطيع منع دخول بعض المنتجات القادمة من مناطق جماعة "الحوثي"، مؤكداً أنها "ما تزال عاجزة عن تحرير قطاع الاتصالات الذي يدر مئات الملايين من الدولارات سنوياً لصالح المليشيا".

متى يُغلق البنك المفتوح؟

ومع استمرار نهب عائدات الاتصالات وتوجيهها لتمويل الحرب "الحوثية"، تتعمق الهوة بين الحكومة الشرعية والمجتمع، ويزداد الغضب الشعبي على الأوضاع المعيشية المتدهورة.

وحتى اليوم يبقى السؤال فارضاً نفسه وبقوة، إلى متى سيبقى هذا القطاع رهينة في يد جماعة مسلحة، وبنكاً مفتوحاً لمشروع خارجي، قبل أن تقرر الحكومة اليمنية من استعادته باي طريقة كانت، أو على الأقل إيجاد حلول بديلة؟